القيمة الدستورية للغة العربية وتعزيزها في ظل الدستور الجزائري. قراءة في الواقع والقانون.

The constitutional value of the Arabic language and its promotion under the Algerian constitution. Actually read and law.

زوزو زوليخة[1]

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة. nouarazouzou@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/02/25 تاريخ القبول:2022/03/29 تاريخ النشر: جوان2022

الملخص:

تعد اللغة العربية في الجزائر مظهرا من مظاهر السيادة الوطنية ورمزا من رموز الدولة، لذا يجب حمايتها والعمل على تعزيزها باعتبارها مبدأ دستوريا، والمساس بها يعد خرقا مباشرا لأسمى وثيقة في الدولة؛ ألا وهي الدستور، خاصة وأن اللغة العربية تلعب دورا هاما في إبراز الهوية الوطنية لأفراد المجتمع والنهوض بهم، وعليه يهدف موضوع الورقة لدراسة اللغة العربية في الجزائر من وجهة نظر قانونية، نعالج من خلالها القيمة الدستورية للغة العربية، والدور البارز لجهود الدولة لحمايتها في ظل منافسة اللغة الفرنسية التي أثّرت سلبا على الشخصية والهوية الوطنية، كما تتطرق الدراسة إلى كل المراحل التي عرفتها اللغة العربية في الجزائر في فترة الاستعمار، ثم واقعها بعد الحصول على الاستقلال ودور الدستور والتشريعات في بلورة اللغة العربية وإعطائها مكانتها الصحيحة لدى الأفراد والمجتمع ككل.

الكلمات المفتاحية: حماية الدستور، اللغة العربية، هوية الفرد، الوحدة الوطنية.

Abstract:

The Arabic language in Algeria is a manifestation of national sovereignty and a symbol of the state, so it must be protected and work to promote it as a constitutional principle, and touching it is a direct violation of the name of a document in the state, which is the constitution, especially since the Arabic language plays an important role in highlighting the national identity of individuals Society and the advancement of them, and the research topic aims to study the Arabic language in Algeria from a legal academic point of view, through which we address the constitutional value of the Arabic language, and the prominent role of the state's efforts to protect it in light of competition from the French language, which negatively affected the personal and national identity, as it aims to A study to address all stages known to the Arabic language in Algeria in the colonial period and then reality after independence and the role of the Constitution and legislation in the development of the Arabic language and give it its rightful place among individuals and society as a whole.

Key words: Protecting the constitution, for Arabic, the identity of the individual, and national unity.

المؤلف المرسل :زوزو زوليخة، الإيميل: nouarazouzou@gmail.com

المقدمة:

تعد اللغة العربية في الجزائر مظهرا من مظاهر السيادة الوطنية ورمزا من رموز الدولة، لذا يجب حمايتها والعمل على تعزيز حضورها باعتبارها مبدأ دستوريا؛ وهو ما يجعل المساس بها خرقا مباشرا لأسمى وثيقة في الدولة؛ ألا وهي الدستور.

تؤدي اللغة العربية دورا هاما في إبراز الهوية الوطنية لأفراد المجتمع وفي النهوض بهم، باعتبارها أحد العوامل الأساسية لإرساء التعايش في المجتمع، وهي الحاضنة الثقافية والفكرية والداعم الهام في تجسيد وحدة الأمة العربية الجزائرية، كما أنها الحافظة لتاريخها ولاستمراريتها، والحامية للحقوق الانتمائية الفردية والجماعية لمواطنيها، على هذا الأساس سعت الجزائر منذ استقلالها إلى إرساء القواعد القانونية لحماية اللغة العربية من خلال مختلف النصوص التشريعية، في ظل ما عرفته فترة الاستعمار من محاولة لطمس لمعالمها.

1-إشكالية الدراسة:

ما هو الوضع القانوني للغة العربية في الدستور الجزائري والنصوص التشريعية؟ وما هو دور الشعب في إعادة بعث حب اللغة العربية ونشرها في الجزائر في المرحلة الراهنة؟

2 -فرضيات الدراسة:

انطلاقا من هذه المعطيات تعالج الورقة البحثية الفرضيات الفرعية التالية:

- كيف يمكن الحفاظ على اللغة العربية باعتبارها أحد مقومات الهوية والوحدة الوطنية ؟
- لأي مدى حظيت اللغة العربية في الدستور الجزائري الجديد بالإحتفاء اللازم من خلال وضعها ضمن المواد الصماء ما يؤكد على قيمتها الدستورية كمكون أصيل لهوية الشعب الجزائري؟
- هل تعد قضية اللغة الفرنسية قضية مهمة وملحة، وما أثرها على اللغة العربية في الجزائر بعد الاستقلال؟
- ما مدى مساهمة اللغة العربية في تحقيق الوحدة الوطنية والحفاظ على الهوية الجزائرية؟
- ما أهمية اللغة العربية وما الدور الذي لعبته منذ الاستقلال وحتى الآن؟ ولماذا ينبغي أن نحافظ عليها؟

3- منهج الدراسة:

اعتمدنا في الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة دور الدستور الجزائري في تكريس اللغة العربية كما هي في الواقع، وسيتم إعماله كونه يهتم بتقديم تحليل وضع اللغة العربية منذ الاستقلال إلى اليوم، وتوضيح أسسها وسبل حمايتها المختلفة، والتطرق إلى الطرق الفاعلة لإرساء اللغة العربية في المجتمع الجزائري بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

4- أدوات الدراسة:

استخدمنا في البحث إجراءات الوصف والتحليل، من خلال التطرق إلى معالجة الموضوع عبر طرح العديد من الأفكار، والإجابة على التساؤلات التي تثيرها ورقة البحث.

5- تحليل نتائج الدراسة:

يعتمد تحليل النتائج على دراسة العديد من العناصر المتعلقة بموضوع البحث، وعلى أهم الأفكار المطروحة فيه بطريقة علمية منهجية، من خلال التطرق إلى دراسة اللغة العربية كمبدأ دستوري. وحسب (المادة03) منه فإن "اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية"، ولا يمكن لأي تعديل دستوري أن يمس باللغة العربية وذلك طبقا لنص الدستور الجزائري، على هذا الأساس تهدف هذه الدراسة إلى إبراز سعي الجزائر منذ استقلالها إلى إرساء القواعد القانونية لحماية اللغة العربية، باستنادها إلى مختلف النصوص التشريعية في ظل ما عرفته اللغة العربية من محاولة لطمس معالمها.

1- تعريف اللغة العربية:

في البداية نقوم بتعريف اللغة العربية في العناصر التالية:

1.1-تعريف اللغة لغة:

من لغا في القول لغوا، أي أخطأ وقال باطلا ويقال: لغا فلان لغوا أي أخطأ وقال باطلا، ويقال ألغى القانون، ويقال ألغى من العدد كذا أسقطه والإلغاء في النحو إبطال عمل العامل لفظا، واللّغا ما لا يعتد به، يقال: تكلم باللّغا ولغات ويقال سمعت لغاتهم اختلاف كلامهم. واللغو مالا يعتد به من كلام وغيره ولا يصل منه فائدة ولا نفع والكلام يبدر من اللسان.[1]

وتعرف أيضا: « إن اللغة على وزن فعلة من لغوت أي تكلمت، وأصلها لغوة ككرة، وتبة كلها لاماتها، وقيل أصلها لغي أو لغو. والهاء عوض لام الفعل وجمعها لغى مثل بره أو برى والجمع لغات القانون »[2].

3.2- تعريفها اصطلاحا:

هي إحدى لغات العالم السامية والمنتشرة على نطاق واسع حول العالم، وتعدّ نوعا من أنواع التعبير الكلامي الذي يؤديه الإنسان ساعيا بواسطته إلى الفهم والإفهام والى التوصيل إلى الأداء. وتتخذ اللغة العربية حيزا مهما في منظومة التواصل المتعدد العناصر التي تربط المجتمعات البشرية في عصرنا الحالي، واللغة بأشكالها الإشارية والمنطوقة والمكتوبة تمثل الوسيلة الأقدم للتواصل البشري.[3]

وهو ما يظهر أن اللغة العربية بهذا المفهوم مرتبطة ارتباطا وثيقا بهوية الفرد، حيث تضعف لغة واحدة تزول معها ثقافة الفرد، فهي تعطي حضورا دينيا ووجدانيا وثقافيا وحضاريا في تاريخ المجتمعات العربية،[4] والجزائر خاصة، وحتى في ضمير الأمة ككل، فنزول القرآن الكريم باللغة العربية أوجد ترابطا مقدسا بين الإسلام والعربية، وانتشرت الحضارة الإسلامية باللغة العربية، وكانت ومازالت اللغة العربية جوهر الثقافة العربية في العالم والوطن العربي أجمع.

واللغة العربية تعد وعاء الفكر الإنساني، لذا فالعلاقة بين الفكر واللغة علاقة وثيقة، فهي أشبه بجهاز عصبيّ آخر مع الجهاز العصبي الحقيقي، وفي الوقت نفسه انتماؤه، وهذه الأشياء مجتمعة هي

حقيقته، ولذا جاء على لسان علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – « المرء مخبوء تحت لسانه، فإذا تحدّث عُرِف »، والمقصود بالمعرفة هنا معرفة الفكر، والانتماء القومي من خلال النطق اللساني.[5]

ويذهب علماء اللغة إلى أنّ اللغة تنشأ نتيجة عاملين: فطري، وبيئي؛ فاللغة مكتسبة لا تولد مع الإنسان، ولا تتشكّل دفعة واحدة، فالإنسان يولد دون لغة، ثم يبدأ من خلال المجتمع المحيط يُكوّن مفرداته وقاموسه اللغوي وينمّيه من خلال الاكتساب اللغوي.[6]

ويعرفها ابن خلدون بقوله: « اعلم أن اللغة في المتعارف عليه هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام فلا بد أن تصير ملكة متقرّرة في العضو الفاعل لها وهو اللسان، وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتها »[7].

4.2- تعريف اللغة العربية الفصحى:

اللغة العربية الفصحى هي اللغة التي كتبت بها الأعمال العربية، اللغة التي تكلم بها سيدنا إسماعيل عليه السلام وتقابلها العامية، والدارجة المحكية بلهجات محلية وضيعة وعاجزة عن التعبير، وتُردّ العربية الفصحى للقرآن لتأثير النص القرآني كنص مقدس في وضع قواعدها وكمرجع للقياس، ويطلق أيضا على اللغة التي استخدمت في حدود صدر الإسلام ومن ضمنها النص القرآني بالعربية الفصحى التراثية، وتقابلها العربية الفصحى الحديثة أو المعيارية وهي اللغة المستخدمة اليوم بشكل واسع في الصحافة أساسا، والمعتمدة في التعليم وفي المعاملات الرسمية، وهي سليل مباشر للعربية التراثية.[8]

نتيجة للتأثير الطاغي لقدسية النص القرآني، أضحى مرجعية للهجات العربية الموجودة في عصره، فغطى على اللهجات الأخرى، التي انزوت ولم تحافظ على أصالتها أمام التداخل الأعجمي نتيجة قلة الآثار المكتوبة بها، وبذلك حافظ القرآن الكريم على اللغة العربية الفصحى ومنع دخول الألفاظ الأعجمية والعامية عليها، وأصبحت هي أساسا لزيادة مصطلحات باقي اللهجات العربية الأخرى، فظلت الأساليب والتركيبات الموجودة في العربية الفصحى التراثية حاضرة في العربية الفصحى الحديثة، وأدخل عليها الأدب العربي أساليب وتركيبات جديدة، بالإضافة إلى تأثير اللهجات العربية المتعددة واللّغات الأخرى، واستقدمت الكثير من الكلمات والمصطلحات المستجدة في شتى العلوم، واستعير الكثير منها من اللغات الأوربية وعلى رأسها الإنجليزية والفرنسية.[9]

5.2- اللغة العربية في الجزائر:

لما كانت اللغة العربية من أبرز مقومات الشخصية الوطنية فإن المجتمع الجزائري ظلّ محافظا على عروبته ولغته، داعيا إلى اعتبارها لغة رسمية في المدارس والإدارة، حيث يقول البشير الإبراهيمي: « إن لغة العرب قطعة من وجود العرب وميزة من مميزاتهم، ومرآة لعصورهم الطافحة بالمجد والعلم والبطولة والسيادة »[10].

كما أن الاحتكام إلى الدستور في بلادنا – كما في كل البلدان – يلعب الدور البارز في مسألة تعزيز اللغة العربية بوصفها اللغة الرسمية، ولا يقتصر فقط على مسألة اللغة الرسمية التي يضمن لها القانون السيادة في جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية، الإدارية، الثقافية، والاجتماعية، وإنما يشمل الحياة الوطنية برمتها، على اعتبار أن الدستور بناء قانوني يضع السياسة العامة للدولة من منطلق تجسيد الإرادة الشعبية الواسعة.[11]

ونشير إلى أبرز المقومات الجوهرية التي تتوافر في اللغة العربية والتي تتمثل في شرط النطق المبني على قواعد علمية مضبوطة، إلى جانب شرط الكتابة؛ بمعنى أن تتخذ حروفها شكلا ماديا واضحا وأن تصاغ بعبارات واضحة بشكل مستمر وراسخ لدى جميع مستخدمي هذه اللغة، وأن يكون الخط جليا محكوما بقواعد الخط المعروفة.

3- علاقة اللغة العربية بالهوية والانتماء، ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية في الجزائر:

يحتاج الإنسان إلى امتلاك هوية خاصة للشعور بالانتماء، وهذه حاجة نفسية واجتماعية لا يمكن لأي فرد التخلي عنها، واللغة العربية هي الممثل البارز للهوية لأنها أقدم تجلياتها أو هي مرآتها، والعلاقة بينهما معقدة شديدة التداخل فهما مثل الروح والجسد، تتجلى كل واحدة منهما في الأخرى، وإذا كانت اللغة بهذه القوة والأهمية، وإذا كانت بمثل هذا التمثيل والحضور في ذهن الأفراد لكونها الناطق الرسمي باسم الهوية، فإن المواقف اللغوية مرتبطة بهوية الأفراد، وهذه المواقف اللغوية هي مرآة لنظر الأفراد إلى لغتهم أو اللغة الأخرى.[12]

1.1- الهوية واللغة العربية:

تعدّ الهوية أحد الروابط الأساسية والمتينة التي تشدّ أفراد المجتمع الواحد، وتعدّ في ثقافتنا العربية الإسلامية ميزة لنا عن الغير من كل النواحي، ولفظ الهوية يطلق على معاني ثلاث، التشخص، والشخص نفسه، والوجود الخارجي.

ولهذا ظلت اللغة العربية جزءا من أي منظومة إصلاحية، فهي من صميم الهوية وجزء أصيل من حصاد الحضارة، لا يخفى واقعها على أي مهتم بقضيتها، وكل شعب من الشعوب يريد أن ينهض ويتقدم فلابد من اهتمامه بلغته، وانظر إن شئت إلى مشروع الإمام محمد عبده الذي كان يلح عليه دائما ويؤكّد على دوره في حفظ الهوية وبعث التجديد، وانظر أيضا إلى مشروع الإمام حسن البنا الذي قال: اجتهد أن تتحدث العربية، فإن ذلك من شعائر الإسلام، وانظر إلى الشيخ محمد الغزالي الذي جعل الاهتمام باللغة والأدب في كل عصوره من أساسيات تكوين الداعية، فضلا عن أن تكون محورا لمنظومة الإصلاح والتجديد الفكري.[13]

للهوية تعريفات عديدة منها تعريف علماء النفس؛ الذين يرون أن الهوية هي وحدة ذات الشخص في مراحله المختلفة طفلا وشابا وكهلا وشيخا،[14] والهوية عند الجرجاني في عدة تعريفات هي: « الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق »[15].

وعرفها المفكر الفرنسي أليكس مكشيلي بقوله: « إنها منظومة متكاملة للمعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية التي تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي، وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها »[16].

إذا فإن اللغة هوية، وليست الهوية لغةً، بمعنى أن اللغة ليست المقوم الوحيد للهوية، وإن كانت من أهم هذه المقومات، وأشدها خصباً وعمقاً وتركيباً، إن العلاقة بين اللغة والهوية هي علاقة الخاص بالعام، فالهوية أعم من اللغة؛ لأن الهوية لها تجليات عديدة غير "اللغة"؛ إذ إنها الهوية ببساطة متناهية ليست سوى تلك القواسم المشتركة أو القدر المتفق عليه بين مجموعة من الناس، ذلك الذي يميزهم ويوحدهم، وليست اللغة وحدها التي تقوم بهذه المهمة، وهذا يعيدنا إلى وجود مقومات أخرى للهوية.[17]

وتشكل اللغة العربية إحدى مقومات الهوية لدى الإنسان العربي، تطبع شخصيته بطابع مستمد من طبيعتها وطريقتها في التعبير التي تنعكس بدورها على طريقته في التفكير، فاللغة نافذة الإنسان التي يطل منها بوعي على المجتمع من حوله من خلال التفاعل مع الآخرين ومع مصادر المعرفة المختلفة، وتقوم اللغة بدور مركزي في مساعدة الإنسان على اكتشاف ذاته وتكوين مفهومها لديه، وتكوين نظرته الخاصة إلى العالم حوله.[18]

إذا الهوية ليست آنية التكوين، فهي لا تولد مع الإنسان وإنما تنمو داخله من خلال تعايشه في مجتمع ما، فتأتي في الغالب مستمدة من سمات ذلك المجتمع الذي يحدد شكلها وألوانها، فهي جزء منه، أو على الأقل تحمل بعض ملامحه، والمجتمع المؤثّر في تشكّل هويّة الفرد ليس المجتمع الحاضر فقط « وإنّما هو الوسط الاجتماعي الذي يراه المرء ويتفاعل معه، إضافة إلى المجتمع التاريخي أو تاريخ الجماعة التي ينتمي إليها »[19].

وقد عالج الباحث الأكاديمي د. عيسى برهومة في جزأين سابقين من إحدى دراساته سؤال اللغة والهوية، ناظرا إلى اللغة باعتبارها تشكل ذواتنا وتصوغ الآخر في ذهننا المختزل، فضلا عن كونها الوعاء الحاضن لمنجزات الحضارة، والشاهد الأمين على تاريخ الأمة ومسار تطورها وعنوان وحدتها ورمز هويتها.

فرأى في الجزء الأول الجمعة 2009/1/23 أن الهوية العربية الإسلامية أضحت تتفاعل مع الآخر وتشكل المقاومة والتكيف والانغلاق والتجدد، مؤكدا على أن الهوية الراسخة لا تزعزعها بعض الترهات، فلن يصبح العربي أميركياً أو بريطانياً حتى لو ولد وأمضى حياته هناك؛ لأن الجذر الصلب لا ينتزع، وهذا ما سعينا إليه كجزائريين بالحفاظ على هويتنا العربية الجزائرية، بالرغم مما عرفته اللغة العربية في الجزائر من محاولات الاستعماريين محوها وطمس هويتنا العربية الإسلامية؛ فالعربية لغتنا كدولة إسلامية مجسدة في دور العبادة، في المدارس والجامعات عبر مختلف الوطن.

وقد نصّ القانون رقم 15/91 المؤرخ في 16 جانفي 1991 على أن اللغة العربية تعدّ من أبرز مقومات الشخصية الوطنية الراسخة، وثابت من ثوابت الأمة، وألزمت المادة الثالثة كل المؤسسات بالعمل

على ترقية اللغة العربية وحمايتها والسهر على سلامتها وحسن استعمالها ومنع كتابة اللغة العربية بغير حروفها[20]، ولَعلّ مما يؤيّد مدى الارتباطِ الوثيق بينَ اللغةِ والهوية، تمسّك الكثير من الأمم والشعوب القوية بلغاتهم في جميع المحافل الخاصة والعامة، فإذا كانت اللغة هي الأساس الصلب الذي تقوم عليه الأمة فإنّ الهويّة في الواقع هي خاصيّة اللغة ووظيفتها الأساسيّة. يقول الفيلسوف الألماني فيخته: « إنّ الذين يتكلمون بلغة واحدة يشكلون كياناً واحداً متكاملاً بروابط متينة وإن تكن غير مرئية »[21].

2.3- دور اللغة العربية في إرساء الوحدة الوطنية الجزائرية:

مما لا شك فيه أن اللغة العربية في الجزائر هي رمز الوحدة والحفاظ على الهوية الدينية والحضارية، وقد اجتازت هذه اللغة صعابا وعراقيل في مرحلة الاستعمار الفرنسي لم تشهد لها مثيلا حتى في مراحلها الأولى حين تم تعلّمها من طرف القبائل في شمال أفريقيا.[22]

واللغة – كما أسلفنا – ليست مجرد أصوات وحروف وكلمات تمثل وسيلة النطق والتواصل بين الأفراد، بقدر ما هي مخزون المعارف والثقافات التي يتميز بها بنو البشر كل عن الآخر، وهي في الوقت نفسه مسألة هوية وتماسك مجتمعي وتراث حضاري، فالأمة بالأساس هي وحدة لغوية، واللغة هي المكون لهوية الأمة ووحدتها، وجوهر الوحدة الجماعية لأي مجتمع، ويقول في ذلك د. صلاح جرار: « اللغة مثلما هي وسيلة للتمييز بين الأمم فإنها كذلك وسيلة للتمييز بين الأشخاص والمفاضلة بينهم، ووسيلة للتمييز بين أبناء العصور والأزمنة المختلفة »[23].

ونشأ في الجزائر تلازم منطقي وتاريخي بين اللغة والوطنية، ومن الخطأ الفادح فصل اللغة العربية عن الوطنية بالنسبة إلى المجتمع الجزائري، لذلك يرى البعض ضرورة تضافر الجهود لخلق حب اللغة العربية لدى جميع الفئات الاجتماعية، وتنمية الروح الوطنية والشخصية الجزائرية العربية، والعمل على إعطاء اللغة العربية مكانتها الطبيعية باعتبارها لغة وطنية رسمية.[24]

3.3- واقع اللغة العربية بين فترتي الاستعمار والاستقلال:

1.3.3- وضع اللغة العربية إبان فترة الاستعمار الفرنسي:

لقد بدأ انتشار اللغة العربية في الجزائر مع مطلع الفتح الإسلامي كما هو معلوم، وتعرّبت البلاد دون أن تجد اللغة العربية أي عائق يحول دون انتشارها كلغة دين وعلم وثقافة، كما لم يحدث خلال التاريخ الإسلامي في الجزائر أن تقلّص ظل اللغة العربية من أية منطقة دخلها اللسان العربي، وحتى عندما انضوت البلاد تحت الحكم العثماني في القرن السادس عشر فإن الوضع الجديد لم يؤثر على اللغة العربية، حيث بقيت هي السائدة كلغة دين وعلم وثقافة، وبقيت جميع المؤسسات التعليمية العربية قائمة، يدرّس فيها الدين والعلوم باللغة العربية وحدها كما كان الحال منذ قرون.[25]

2.3.3- إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية:

اتجه الاستعمار الفرنسي إلى سياسة الفرنسة؛ وهي إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية، في جميع مجالات الحياة الاجتماعية حتى يصبح المجتمع الجزائري فرنسي اللسان والثقافة، وينقطع عن

تاريخه ويندمج في بوتقة الأمة الفرنسية، وكانت السبب في جعل اللغة الفرنسية رسمية، أي لغة المعاملات في المحافل الرسمية والمناسبات ولغة الصحافة والإعلام والتعليم، أما اللغة العربية فكان استعمالها ممنوعا بشكل رسمي وممنوع تدريسها حتى لأبناء الشعب الجزائري[26].

ويرجع استعمال اللغة الفرنسية في الجزائر إلى العهد الاستعماري الذي قام بفرنسة التعليم؛ إذ كان التعليم أيام الحكومة الفرنسية استعماريا بحتا لا يعترف باللغة العربية، ولا يقيم لوجودها أي حساب في جميع مراحل التعليم، ولم يكتف بفرضها اللغة الفرنسية في ميدان التعليم فقط، بل تمّ فرضها أيضا في الإدارة والمحيط الاجتماعي وأجهزة الإعلام فرضا، كما فرض على المدن والمؤسسات أسماء جديدة لقادة الاحتلال أمثال: بيجو، وكلوزيل، وكانت السياسة الفرنسية تهدف من وراء ذلك كله إلى جعل البيئة الثقافية الجزائرية قطعة من البيئة الثقافية الفرنسية، حتى يكون لفرنسة التعليم سند من فرنسة الإدارة والمحيط الاجتماعي.[27]

وقد عمد الاستعمار الفرنسي إلى جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية بالقضاء على اللغة العربية تمهيدا لطمس الهوية الجزائرية بجعل الجزائريين فرنسيين، فأقصى اللغة العربية وأثبت لغته، ونتج عن هذا الاضطهاد اللغوي تفاوت في استعمال اللغات في الجزائر؛ إذ إن العربية الفصحى والفرنسية لا تستعمل إلا من طرف النخبة المثقفة من الجزائريين، والأغلبية من الشعب تستعمل اللغة العامية إضافة للأمازيغية في بعض مناطق الجزائر.[28]

وزاد تمسك الجزائريين بلغتهم العربية في هذه الفترة، فكان من النصوص الأساسية التي أعلنت عنها جبهة التحرير الوطني في مؤتمر الصومام. 20 أوت 1956، نص يخص اللغة العربية وهو: « ستكون الثقافة الجزائرية ثقافة وطنية... إن دورها كثقافة وطنية يتمثل في مرحلة أولى في إعطاء اللغة العربية المعبرة الحقيقية عن القيم الثقافية لبلادنا وكرامتنا، ونجاعتنا كلغة حضارة »[29].

وفي ظل هذه الأوضاع كان البحث عن كل طرق التمسك باللغة العربية مستمرا؛ وذلك أن المصير الثقافي العربي كان مهدّدا بفعل تجهيل أبنائه ومسخ شخصيتهم، ومحاولة طمس هويتهم الإسلامية العربية وتاريخهم، وبالمقابل واجه أبناء الجزائر الوضع عن طريق التعليم في المساجد والكتاتيب القرآنية والمدارس العربية الحرّة للمحافظة على الهوية والروح الوطنية، وبالرغم من ضغوطات السلطات الفرنسية كانت تفتح مدارس عقب غلق أخرى بدءا من مدرسة سيدي سليمان أول مدرسة عربية حرة، وبعدها مدرسة الرشاد، فالزوبيرية إلى مدرسة التهذيب في ولاية المدية.[30]

ولم يرق للسلطات الفرنسية نشأة المدارس الحرة العربية والقرآنية في ولاية المدية، مثل مدرسة سيدي سليمان في زاوية سيدي سليمان بحي سيدي الصحراوي، فقام بتضييق الخناق على المواطنين بشتى الطرق أهمها: صدور القانون الفرنسي في سنة 1956، الذي كان يجبر التلاميذ على التحويل من المدارس الحرة إلى المدرسة الرسمية الفرنسية، وينص القانون على ما يلي: « كل جزائري موظف عند الحكومة الفرنسية مهما كانت وظيفته عليه تسجيل أبنائه في مدارس فرنسية وإلا سيطرد من العمل ».[31]

3.3.3- وضع اللغة العربية بعد الاستقلال:

كانت وضعية الجزائريين العلمية والثقافية سنة 1962 سيئة للغاية، وبمجرد أن استقلت الجزائر بدأ الاهتمام والعناية باللغة العربية، وشرع في مرحلة تحرير اللسان باسترجاع اللغة العربية مكانتها وذلك بواسطة التعريب.[32]

تبنت السلطة منذ الاستقلال خطابين مختلفين تجاه هذه المسألة؛ خطاب رسمي دستوري يقرّ ترسيم وتعميم استعمال اللغة العربية، إلا أن المشكلة التي ظهرت وعانت منها الجزائر بعد الاستقلال عن فرنسا سنة 1962؛ أنها لم تتمكن من الاستقلال لغويا عنها، فاللغة الفرنسية تفوق اللغة العربية الفصحى استعمالا لعوامل اجتماعية وثقافية؛ إذ أصبح الحديث باللغة الفرنسية مرتبطا بالحداثة والتطور في الذهنية الجزائرية،[33] ويعد هذا مظهرا من مظاهر الأخطار الناتجة عن الوضعية اللغوية التي ورثتها الجزائر عن الاحتلال الفرنسي وهو مظهر خطير على كياننا القومي وهو اللغة العربية[34]، ثم تمّت العديد من التعديلات أولها دستور 1963.

4.3.3- تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر:

ويقصد به إعطاء اللغة العربية منزلتها وتعميمها كلغة وطنية وقومية تضطلع بمهمة التعبير عن كل المضامين المتداولة في المجتمع، واسترجاع الشخصية الوطنية التي تقوم على اللغة الوطنية، فاللغة الوطنية في الجزائر هي اللغة العربية، التي رسّختها الدساتير منذ الثورة التحريرية، واللغة العربية كما نعرف لغة أكبر حضارة ساعدت على تطوّر الإنسان الجزائري، بأن أخرجته من قهر الرومان والبيزنطيين. وهي لغة الدين الإسلامي الذي يدين به المجتمع الجزائري أكثر من 90% مسلمين، والجزائر تنتمي إلى الأمة العربية التي تمتدّ من المحيط إلى الخليج، وهذا الانتماء كان بالفعل التاريخي الذي يعود إلى دخول الإسلام أقطار المغرب العربي في عهد أجدادنا الأمازيغ الذين قبلوا الدين ولغته، على الرغم من التحرشات التي حدثت في بداية دخول العرب هذه الأقطار.[35]

جاءت مرحلة سياسة تعميم استعمال اللغة العربية في كل المجالات في إطار سياسة كاملة سميت سياسة التعريب، وتجسدت هذه المرحلة على المستوى التشريعي بصدور القانون رقم 05/91 المؤرخ في 16 جانفي 1991 والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية وما تلاه من تعديلات لاحقة، كما تم تفعيل سياسة التعريب بإنشاء المجمع الجزائري للغة العربية، تتجاوز صلاحياته على المستوى النظري مجرد الدور الثقافي إلى الإشراف ومتابعة التعريب في الجزائر.[36]

وخطت الجزائر في هذه المرحلة خطوات ملموسة في سياسة التعريب، وقد تمخض عن ذلك إنشاء مؤسستين هامتين، هما المجمع الجزائري للغة العربية سنة 1986، والمجلس الأعلى للغة العربية سنة 1996، اللذان يعتبران من أهم المؤسسات التي اضطلعت بخدمة اللغة العربية وترقيتها في الجزائر.[37]

ونشير هنا إلى لأن فكرة التعريب تبلورت بصدور القانون 05/91 المؤرخ في 16 جانفي 1991، والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، ويهدف القانون في مادته الأولى إلى تحديد القواعد العامة لتعميم

استعمال اللغة العربية في مختلف ميادين الحياة الوطنية وترقيتها، وحدد القانون في فصل كامل مجالات تطبيق أحكامه وأهمها؛ إلزام الهيئات الدستورية والمؤسسات العمومية والجمعيات باعتماد اللغة العربية في كل أعمالها، وأوجب تحرير كل الوثائق الرسمية والتقارير ومحاضر الإدارات العمومية والمؤسسات والهيئات والمؤسسات والجمعيات باللغة العربية، ومنع استعمال أي لغة أجنبية في الاجتماعات الرسمية أو المداولات والمناقشات.[38]

وتعاني دولنا العربية جميعا في هذا المجال؛ فدساتير الدول العربية كافة تنص على أن اللغة الرسمية للدولة هي العربية، في حين أننا نلاحظ أن ثمة هوة بين ما تنص عليه الدساتير وما يطبق على أرض الواقع، وإذا كنا قد حمّلنا أعداء الأمة مسؤولية تغييب لغتنا العربية من قبل، إبان العهود الاستعمارية التي ابتليت بها أمتنا العربية[39]، وزر غياب اللغة العربية من محيط المجتمع فمن الذي يحمل هذه المسؤولية بعد الاستقلال؟

4- التعديلات الدستورية ومكانة اللغة العربية في ظل الإصلاح الشامل:

عاشت الجزائر واقعا لغويا حرجا تجسد في صراع لغوي تتجاذبه أطراف مختلفة، اللغة العربية الفصحى، واللغة الفرنسية، إلى جانب ظهور التعديلات الدستورية، واذا كان هذا الصراع من مخلفات الاستعمار الفرنسي الذي عمل على محاربة اللغة العربية في الجزائر وتهميشها وإحلال اللغة الفرنسية بدلا عنها، مما اضطر الجزائري إلى استعمال في ذلك الوقت اللغة العامية للحفاظ على هويته العربية الإسلامية، فإن الجزائر مازالت تعاني إلى يومنا هذا الصراع اللغوي، في ظل إهمال اللغة العربية الفصحى وزحف العامية إلى جانب اللغة الفرنسية، التي أخذت تتسلل إلى المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية وفي بعض المعاملات الإدارية.[40]

وعرفت اللغة العربية التعميم هي الأخرى؛ وذلك عبر كل التعديلات الدستورية التي عرفتها الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 وإلى غاية آخر تعديل عرفه الدستور، ونوجز أهم المحطات الرئيسية التي عرفت تعزيزا للغة العربية عبر الدساتير الجزائرية على النحو التالي:

1.2- وضع اللغة العربية في دستور 10 سبتمبر 1963:

بدأ المجلس التأسيسي عملية إعداد أول دستور في الجزائر سنة 1963، وعرض على الاستفتاء الشعبي بتاريخ 08 سبتمبر 1963، ونشر بتاريخ 10 سبتمبر 1963 في الجريدة الرسمية، عمّر هذا الدستور 23 يوما فقط؛ حيث جمده رئيس الجهورية في ذلك الوقت بتاريخ 09 أكتوبر 1963، وعرفت الجزائر أوسع عمليات مراجعة للدساتير، فقد تم وقف العمل بدستور 1963 الأول للجزائر المستقلة بموجب الأمر 182/65 الصادر في 10 جويلية 1965 إثر انقلاب 19 جوان 1965 تحت قيادة الرئيس هواري بومدين الذي أدى إلى إلغاء هذا الدستور، وسمي تصحيحا ثوريا مقبولا من الناحية السياسية والتاريخية حتى وإن كان مرفوضا دستوريا.

وورد في ديباجة هذا الدستور: « إن الإسلام واللغة العربية قد كانا ولا يزال كل منهما قوة فعالة في الصمود ضد المحاولة التي قام بها النظام الاستعماري لتجريد الجزائريين من شخصيتهم، ويتعين على الجزائر التأكيد على أن اللغة العربية هي اللغة القومية الرسمية لها، وإنها تستمد طاقتها الروحية الأساسية من دين الإسلام، بيد أن الجمهورية تضمن حرية ممارسة الأديان لكل فرد واحترام آرائه ومعتقداته »[41].

كما نصت المادة الخامسة منه على أن « اللغة العربية هي اللغة القومية والرسمية للدولة ».

أما المادة 76 فتنص على وجوب تعميم استعمال اللغة العربية: « في أقرب وقت ممكن في كامل أراضي الجمهورية، بيد أنه خلافا لأحكام هذا القانون سوف يجوز استعمال اللغة الفرنسية مؤقتا إلى جانب اللغة العربية » فبعد الاستقلال مباشرة كانت كل الوثائق – الملفات، السجلات – ووثائق المحفوظات مفرنسة، مما يتعذر تعريبها بين عشية وضحاها، وهذا هو السبب في صياغة المادة 76 من دستور 1963، حيث أوجبت تعميم استعمال اللغة العربية في أقرب وقت ممكن في كامل أراضي الجمهورية.

فالمطّلع يجد أن الجزائر – وهي حديثة العهد بالاستقلال – كانت مفرنسة 100% باستثناء المحاكم الشرعية التي كانت تحرّر عقود الأحوال الشخصية باللغة العربية مرفقة بالترجمة الفرنسية، وهذا بالنسبة إلى الجزائريين المسلمين الذين يلجؤون للمحاكم، ماعدا ذلك فكل شيء كان باللغة الفرنسية في جميع الإدارات، وفي مؤسسات ومصالح الدولة في جميع المجالات والميادين المختلفة دون استثناء، أضف إلى ذلك فإن التعليم – كما أشرنا – كان مفرنسا في جميع مراحل التعليم من الابتدائي إلى الجامعي وما بعد التدرج، وهذا بالنسبة للتعليم الرسمي الذي يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية.[42]

2.4- وضع اللغة العربية في دستور 22 نوفمبر 1976:

تمثل في محاولات الجزائر إعادة اللغة العربية إلى مكانتها بفرضها في إطار سياسة متواصلة اصطلح على تسميتها بسياسة التعريب، ويمكن أن نتبع تطور وتبلور هذه السياسة عبر مراحل عديدة تميزت أولاها بمحاولة السلطة –عقب الاستقلال – تعريب كل المجالات بشكل متفرق منذ سنة 1968.[43]

ثم جاء دستور22 نوفمبر 1976 الذي نص على اللغة العربية والدين الإسلامي في نصوص أهمها:

المادة 03: « اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية تعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي».

وتحيل المادة 06 من ذات الدستور إلى الميثاق الوطني الذي تناول بشي من التوسع الإسلام واللغة العربية، ولم يتطرق لهما الدستور في ديباجته، والإشارة إلى كون اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم، والقرآن الكريم هو المصدر الأول للإسلام.[44]

ومن أهم التشريعات في هذه المرحلة صدور الأمر 92/68 المؤرخ في 29 أفريل 1968[45]، الذي يقضي بإجبارية معرفة اللغة العربية على الموظفين أو من يماثلهم، والواقع أن هذا الأمر تضمن إضافة حالة أخرى جديدة للمادة 25 من الأمر 133/66 المؤرخ في 02 جوان 1966[46]، المتضمن القانون

الأساسي العام للوظيفة العمومية، على الحالات التي يمكن أن يعين فيها أي شخص في وظيفة عمومية وأضاف الأمر 92/68 الحالة التي يثبت فيها المترشح معرفة كافية للغة العربية.[47]

– صدور الأمر 20/70 المؤرخ في 19 فيفري 1970 المتعلق بالحالة المدنية التي اشترطت المادة 37 منه تحرير كافة العقود باللغة العربية.

– صدور الأمر 55/73 المؤرخ في 01 نوفمبر 1973 المتعلق بتعريب الأختام الوطنية، وقد جاء هذا الأمر في ثلاث مواد، وأوجب وضع اللغة العربية دون غيرها في كل كتابة محفورة على الأختام الوطنية، ومنح المشرع بموجب هذا الأمر مهلة 06 أشهر للسلطات التي تستخدم لغة أجنبية في أختامها لتبديلها إلى العربية.[48]

– ثم القانون 10/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتضمن إنشاء المجمع الجزائري للغة العربية، وهو عبارة عن هيئة وطنية ذات طابع علمي ثقافي تتمثل أهدافه في خدمة اللغة العربية من خلال السعي لإثرائها وتنميتها وتطويرها، وأيضا المحافظة على سلامتها والسهر على مواكبتها العصر.

3.4– وضع اللغة العربية في التعديل الدستوري لـسنة 1989:

ورد في ديباجة هذا الدستور« أن الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير وأرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية تعتز بإشعاع ثورتها ثورة أول نوفمبر ويشرفها الاحترام الذي أحرزته وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم »[49].

4.4– وضع اللغة العربية في دستور 28 نوفمبر1996:

و تعزز المادة 03 من هذا الدستور اللغة العربية: « على أنها هي اللغة الوطنية الرسمية ».

نتيجة لاعتبار اللغة العربية مبدأ دستوريا فإنه لا يجوز أن تكون محل أي تعديل دستوري تطبيقا للمادة 178 من دستور 1996 في فقرتها الرابعة، ومعلوم أن المادة 178 تتضمن حظرا موضوعيا مطلقا على التعديل في مسائل معينة، بحيث يحظر تعديل العناصر الواردة فيها بشكل مطلق ودائم، باعتبار أن هذه العناصر تشكل المبادئ الأساسية للدولة الجزائرية ومستلزمات وحدتها وعناصر هويتها؛ مثل الطابع الجمهوري للدولة، وسلامة التراب الوطني، والإسلام باعتباره دين الدولة، إضافة للغة العربية.[50]

يترتب على اعتبار اللغة العربية مبدأ دستوريا حسب المادة 3 من دستور 1996 وعلى السلطات الدستورية الالتزام به، انطلاقا من أن على هذه الأخيرة احترام الدستور والمبادئ التي نص عليها، فعلى مستوى السلطة التشريعية، يجب أن تجري أشغال البرلمان ومناقشاته ومداولاته باللغة العربية، ويترتب على ذلك حرص رئيس الجلسة على أن تكون مناقشات النواب وتدخلاتهم وأسئلتهم، إضافة إلى تدخلات أعضاء الحكومة باللغة العربية، وينبغي على رئيس الجلسة سحب الكلمة من كل عضو أو متدخل يخالف هذا المبدأ الدستوري بعد تنبيهه.[51]

وعملت السلطة السياسية على سياسة التعريب واستمرارها من خلال صدور الأمر 30/96 المؤرخ في 21 ديسمبر 1996 المعدل والمتمم للأمر 05/91 والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية ، وأضاف

الأمر 30/96 حكما جديدا يقضي بأن تكون جميع المعاملات والمراسلات في جميع الإدارات والمؤسسات والجمعيات على اختلاف أنواعها باللغة العربية باستثناء ما تتطلبه طبيعة التعامل الدولي، كما اشترط أن تعرّب جميع الحصص التلفزيونية باللغة الأجنبية.[52]

أما وزارة الدفاع الجزائرية فهي أول هيئة رسمية جزائرية تستبدل لافتاتها من الفرنسية إلى اللغة الإنجليزية عام 2017، تبعها وقف شركة سوناطراك التعامل بالفرنسية في الوثائق ورسائل البريد الإلكتروني، قبل أن تقرر أيضا مؤسسة بريد الجزائر في خطوة مفاجئة منتصف 2018 إلغاء استعمال اللغة الفرنسية في جميع وثائقها الرسمية واستبدالها باللغة العربية.[53]

5.4- وضع اللغة العربية في مرحلة التعديلات الدستورية لسنتي 2002 و2008:

ضمن رحلة البحث عن دستور دائم للدولة الجزائرية تم وضع جملة من التعديلات مست الدستور الجزائري، وكانت تعديلات جزئية متدرجة لمعالجة تداعيات كل مرحلة من المراحل التي مرت بالجزائر، على هذا الأساس انصب التعديل الأول والمقتضب على ترقية تمازيغت اللغة الأمازيغية بكل مكوناتها كلغة وطنية إلى جانب اللغة العربية[54]، وتم إدراج الأمازيغية ضمن المكونات الأساسية لهوية الشعب الجزائري في ديباجة دستور 28 نوفمبر 1996، فأصبحت تتضمن عناصر ثلاث وهي؛ الإسلام والعروبة والأمازيغية، بعد أن كانت في الدساتير الثلاثة التي سبقت هذا الأخير اثنتين هما: الإسلام والعروبة.[55]

6.4- تعزيز اللغة العربية في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية:

بإصدار قانون الإجراءات المدنية والإدارية في 25 فبراير 2008، خطا المشرع الجزائري خطوة نوعية على مسار الإصلاحات السياسية والدستورية والقضائية والتشريعية، التي بدأها نهاية القرن ماضي وبداية القرن الجديد، ومن أهم ما جاء به هذا القانون؛ أنه ألزم استعمال اللغة العربية في جميع مراحل التقاضي[56] طبقا للمادة رقم 08 منه والتي نصت على أنه: « يجب أن تتم الإجراءات والعقود القضائية من عرائض ومذكرات باللغة العربية تحت طائلة عدم القبول ».

« يجب أن تقدم الوثائق والمستندات باللغة العربية أو مصحوبة بترجمة رسمية إلى هذه اللغة تحت طائلة عدم القبول، تتم المناقشات والمرافعات باللغة العربية، وتصدر الأحكام القضائية باللغة العربية تحت طائلة البطلان المثار تلقائيا أمام القاضي، يقصد بالأحكام القضائية في هذا القانون، الأوامر والأحكام والقرارات القضائية ».

الخاتمة:

في خضم الصراع الذي ينبئ بضياع الهوية الوطنية وتداخل الأنظمة اللغوية وفرنسة اللسان العربي ووجود اللهجة المحلية، كان لابد من البحث عن سبل تعزيز اللغة العربية في المجتمع الجزائري، من خلال محاولات القضاء على آثار اللغة الفرنسية تدريجيا، وإن المطّلع على النصوص القانونية التي وضعها المشرّع الجزائري، وخاصة تلك المتعلقة بتعميم استعمال اللغة العربية عبر كامل القطر الجزائري، سيجد أن اللغة العربية – وهي لغة القرآن الكريم – مكتملة وتامة العناصر، ولذلك تبقى ضرورة مواجهة

كل من يتعمد تهميشها أو خرق أحكام الدستور التي تمس اللغة العربية قضية ملحّة، فالقانون يعطي الحق في اللجوء إلى القضاء لكل من له مصلحة في ذلك.

1.3- التوصيات:

انطلاقا من مجمل ما تقدم في ورقة البحث نقدم أهم توصيات الدراسة كما يلي:

- ضرورة العمل على تعزيز اللغة العربية في كل القطاعات من خلال تحرك كل الجمعيات وفئة المثقفين، وكل منظمات المجتمع المدني المعنية بالتأسيس والمشاركة في الحياة السياسية.
- تقوية مكانة اللغة العربية في مجالي العلم والتواصل، حتى يتمكن جميع أفراد المجتمع الجزائري من تحصين هويتهم العربية، وجعل ثقافة اللغة العربية ثقافة منتجة.
- يجب النهوض باللغة العربية في الجزائر بالقضاء على كل مظاهر اللغة الفرنسية وهو ما يستدعي قرارا حاسما من السلطة السياسية بإلغائها من جميع المؤسسات، ثم تحققه إرادة الشعب حفاظا على الهوية العربية الوطنية.
- تقرير دستورية اللغة العربية في المراسلات والوثائق الإدارية بمؤسسات الدولة المختلفة، باعتبارها الآلية الناجعة لتقرير سيادة اللغة العربية، وهذا لا يتم إلا من خلال وضع الآليات اللازمة الكفيلة بإلغاء الفرنسية من المحررات الرسمية وتعميم استعمالها، وإلزام موظفي هذه الهيئات بتحرير المراسلات والتقارير باللغة العربية.

الهوامش:

1 –نور الله كورت، ميران أحمد أبو الهيجاء، محمد سالم العتوم، اللغة العربية نشأتها، ومكانتها في الإسلام وأسباب بقائها، .,bingol universiti ilahiyet facultesi , dergisi، 2015، p130.

2 –أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، لبنان، باب ألغا، 4141، ص202.

3 –أبو بكر حسن مسعود أحمد، اللغة العربية والهوية الثقافية، الحالة السودانية نموذجا، ص02.

4 –المرجع نفسه، ص22.

5 –باسم يونس البديرات، حسين محمد البطاينة، اللغة وأثرها في تجذير الهوية العربية والإسلامية في عصر العولمة، مجلة مقاليد،العدد10، جوان 2016، ورقلة، الجزائر، ص35.

6 – المرجع نفسه، ص35.

7 – نور الله كورت، ميران أحمد أبو الهيجاء، محمد سالم العتوم، مرجع سابق، ص132.

8 –عودة الله منيع القيسي، العربية الفصحى، مرونتها عقلانيتها، وأسباب خلودها، فقه اللغة، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، 2008، عمان، الأردن، ص 17.

9 –المرجع نفسه، ص17.

10 –عز الدين صحراوي، اللغة العربية في الجزائر، التاريخ والهوية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 05، جوان 2009، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ص09.

11 –عبد السلام ضرغام، اللغة العربية ودولة القانون، مجلة اللغة العربية، العدد الاول، المجلد 02، جوان 2019، ص 99.

12 –خالد الصقير، المواقف اللغوية للمهربين في المملكة العربية السعودية تجاه اللغة المهرية والعربية دراسة أنثوغرافية، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، العدد الرابع، أبريل 2017، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، ص54.

13–وصفي عاشور أبو زيد، اللغة العربية جزء من أي منظومة إصلاحية، مؤتمر "اللغة العربية والتعليم.. رؤية مستقبلية للتطوير"، أبو ظبي، 2018، ص10.

14 –محمود السيد، اللغة والهوية، مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد 85، الجزء الثالث، دمشق، سوريا، ص641.

15 –حامد أشرف همداني، دور اللغة العربية في إبراز الهوية الإسلامية في باكستان، قسم اللغة العربية، جامعة بنجاب لاهور، ص02.

16 – باسم يونس البديرات، حسن محمد البطاينة، المرجع السابق، ص34.

17 –فيصل الحفيان، اللغة والهوية، إشكالية المفاهيم وجدلية العلاقات، شبكة الالوكة، مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.alukah.net/literature_language/، تاريخ الاطلاع 2021/02/01.

18 –حامد أشرف همداني، مرجع سابق، ص03.

19 – باسم يونس البديرات، حسن محمد البطاينة، المرجع السابق، ص35.

20 –جعلاب كمال، وضع اللغة العربية في الجزائر بين القانون والواقع، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 22، المجلد08، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص06.

21 – باسم يونس البديرات، حسن محمد البطاينة، مرجع سابق، ص 35.

22 –حسينة عزاز، اللغة العربية في الجزائر بين التعريب والفرنسة، مجلة عود الند، مجلة ثقافية فصلية، العدد الفصلي08، 2018، ص03.

23 –بلال ربيع البدور، دور التعليم والإعلام في تحقيق امن اللغة العربية، اللغة حصن وأمان الهوية، كلية اللغات والترجمة، مركز الملك عبد الله عبد العزيز الدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص101.

24 – جعلاب كمال، مرجع سابق، ص02.

25 –أحمد بن نعمان، وضع اللغة العربية في الاحتلال، مجلة اللغة العربية، العدد السابع، المجلد 02، ص223، 224.

26 –سيتواح يمينة، وضع اللغة العربية في الجزائر، مجلة دفاتر الترجمة، العدد 02، ص79.

27 – نصيرة زيتوني، مرجع سابق، ص2158، 2159.

28 –المرجع نفسه، ص2013.

29 –سيتواح يمينة مرجع سابق، ص80.

30 –شيكو يمينة، التعليم في المدارس العربية الحرة وأبعادها الثورية في مدينة المدية في عهد الاحتلال الفرنسي، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، العدد07، المجلد، 04، ص264.

31 –المرجع نفسه، ص271.

32 –سيتواح يمينة، مرجع سابق، ص80.

33 –عز الدين صحراوي، مرجع سابق، ص06.

34 –لعبيدي بوعبد الله، مرجع سابق، ص03.

35 –بن عزاز حسينة، مرجع سابق، ص04.

36 –جعلاب كمال، مرجع سابق، ص06.

37 –لعبيدي بوعبد الله، جهود مجمع اللغة العربية والمجلس الأعلى للغة بالجزائر في خدمة اللغة العربية وترقيتها، جامعة سعد دحلب، الجزائر، ص01.

38 –جعلاب كمال، مرجع سابق، ص06.

39 –محمود أحمد السيد، الهوية ولغة التعليم في البلاد العربية، مطبوعات مجمع اللغة العربية، 2013، دمشق، سوريا، ص10.

40 –نصيرة زيتوني، واقع اللغة العربية في الجزائر، المجلد28، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، 2013، ص2157.

41 –بشير كاشي، وجوب تعميم اللغة العربية في قوانين الجمهورية الجزائرية، ص234.

42 –المرجع نفسه، ص235.

43 –جعلاب كمال، مرجع سابق، ص04.

44 –بشير كاشي، مرجع سابق، ص238.

45 –الأمر 92/68، الملغى بموجب المادة 40 من القانون 05/91 الصادر في 16 جانفي 1991، والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية.

46 –وألغي الأمر 133/66 بصدور الأمر 03/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

47 –جعلاب كمال، مرجع سابق، ص05.

48–المرجع نفسه، ص05.

49 –بشير كاشي، مرجع سابق، ص244.

50 –جعلاب كمال، مرجع سابق، ص03.

51 –المرجع نفسه، ص04.

52 –المرجع نفسه،ص08.

53 – يونس بوزيان، استفتاء جزائري لتغيير المناهج الجامعية إلى الإنجليزية، مقال منشور على العين الإخبارية، على الموقع الالكتروني:-https://al-ain.com/article/replace-french-in-english-universities-of-algeriaتاريخ الاطلاع 2019/08/25.

54 –عمار عباس، التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل، دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه، العدد 12، جوان 2014،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، ص98.

55 –بشير كاشي، مرجع سابق، ص245.

56 –بومدين محمد، مكانة اللغة العربية في قانون الإجراءات المدنية الجديد 2008، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد العاشر، جانفي 2014، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ، ص02.

1. 15.00.